الأمم المتحدة S/2015/1022

مجلس الأمن

Distr.: General
23 December 2015
Arabic
Original: English

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة تحياتِها إلى مكتب رئيسة مجلس الأمن، ويشرفها بالإشارة إلى مذكرة البعثة المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ أن تحيل إليه نسخةً من الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر المرفق) التي وجهها معالي السيد جبران باسيل، وزير الخارجية والمغتربين في لبنان، إلى سعادة السيدة سامانثا باور، رئيسة مجلس الأمن، بشأن تعليقات لبنان على قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن الحالة في الشرق الأوسط/سورية.

وترجو البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

040116 040116 15-22837 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

بيروت، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

يرحب لبنان بالتقدم المحرز في المناقشات التي يجريها الفريقُ الدولي لدعم سورية ويظل ملتزماً بتقديم كامل الدعم للعمل الجاد الذي يقوم به الفريق، ويرحب باتخاذ مجلس الأمن قراره ٢٢٥٤ (٢٠١٥) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبخاصة إشارته في القرار إلى حماية مصالح البلدان التي تستضيف النازحين أو اللاجئين السوريين ومنها لبنان الذي يستضيف أعلى نسبة من اللاجئين سواء من حيث نصيب الفرد أو في الكيلومتر المربع الواحد.

ونود في هذا الصدد أن نكرر الإعراب عن الشواغل التي أثرناها من قبل خلال جولتي المناقشات اللتين عُقدتا في فيينا وجولة المناقشات المعقودة في نيويورك بشأن العودة الطوعية للمواطنين السوريين النازحين في بلدان الجوار، وخاصة لبنان، إلى الوطن. إن الإصرار على تصنيف العودة إلى الوطن باعتبارها ''طوعية''، حتى بعد انتهاء النزاع، يثير مخاوف تتعلق بتوطين النازحين السوريين في لبنان وإدماجهم فيه. فليس هناك ما يبرر، لأي سبب من الأسباب الإنسانية، بقاءهم في لبنان بعد انتهاء النزاع، إذ أن الأسباب المؤدية إلى نزوحهم ستكون قد سُوّيت عندئذ. وفي ظل هذه الظروف، يصبح خيار النازحين السوريين البقاء في لبنان خياراً مدفوعاً بأسباب اقتصادية مما يجعلهم يندرجون في فئة ''المهاجرين الاقتصاديين''. وبذلك تغدو مسألة البتّ في أمر إقامتهم وعودتهم مسألةً متروكة تماماً للبلد المضيف، وهو ما لا يجوز معه اعتبارها طوعية. وجدير بالذكر أن الفقرة ١٤ من قرار المجلس ٢٢٥٤ (٢٠١٥) التي تتناول محنة النازحين واللاجئين السوريين لا تتسق تماما مع الصيغة المعتمدة في هذا الصدد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في أعقاب الجولة الثانية من المناقشات المعقودة في فيينا.

والواقع أن لبنان يشهد منذ آذار/مارس ٢٠١١ تدفق أعداد ضخمة من المواطنين السوريين النازحين إلى أراضيه. ويستدعي تدفقُ هذه الأعداد الهائلة وغير المسبوقة اتخاذ تدابير استثنائية. وقد واصل لبنان فتح حدوده، على عكس بلدان أخرى أغراها الوضعُ باتخاذ إجراءات صارمة لاحتواء موجات الهجرة (من قبيل إغلاق الحدود، والإعادة القسرية، واستخدام الشرطة والوسائل العسكرية وما إلى ذلك) رغم أنه ليس من الموقعين على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، ممتثلا في ذلك بمبدأ الامتناع عن الإعادة القسرية، كما طبّق طوعاً أغلب أحكام الاتفاقية المذكورة.

وإنني أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن فرص إعادة التوطين والسماح بالدخول لأسباب إنسانية تشكل حلاً جزئياً للأزمة. ولبنان، إذ يضع في الاعتبار أن توطين غير اللبنانيين وإدماجهم في لبنان أمرٌ يحظره الدستور اللبناني، يرى أن العودة الآمنة للسوريين إلى وطنهم هي الحل الدائم الوحيد للأزمة وأن شروط مثل هذه العودة قد تتوافر قبل التوصل إلى حل سياسي في سورية. وفي التاريخ الحديث أمثلة تشهد على حدوث ذلك، ولا سيما في منطقة البلقان. وستؤدي هذه العودة الآمنة إلى تهيئة ظروف مواتية لتحقيق الاستقرار في سورية وستسهم في التطلعات إلى إعادة بناء البلد. وعلاوة على ذلك وتمشياً مع دعوة المجتمع الدولي إلى إرساء عملية يمسك السوريون بزمامها ويتولون قيادتها من شأنها أن تفضي إلى إنهاء النزاع، يرى لبنان أن العودة الآمنة للسوريين إلى بلدهم ستعزز ملكية السوريين أنفسهم لهذه العملية.

وأخيرا، أود أن أطلب إليكم التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جبران باسيل
وزير الخارجية والمغتربين